كلية الحقوق

العلاقة بين الدين والقانون

في مصر القديمة

الباحث

ياسر عبد المنعم عبده عبد الواحد

باحث دكتوراة

باحث شئون تعليم بالإدارة العامة – جامعة المنوفية

مقدمة: ـ

عندما نتحدث عن العلاقة والصلة التى تربط الدين بالقانون فى المجتمعات الشرقية القديمة وتحديداً فى مصر القديمة محل دراستنا فإننا نقصد بذلك البحث عن الأصول والجذور التاريخية لهذه العلاقة والتى كان يغلب عليها الصبغة الدينية الخالصة والبحتة التى ظهرت وتوطدت مع نشأة الكون وميلاد المجتمعات البشرية القديمة حيث كانت غايتهم ورسالتهم وأهدافهم واحدة ألا وهى تحقيق العدل والمساواة بين الجميع دون تمييز، فالقانون هدفه المنشود والأسمى دائما هو وحفظ نظام واستقرار المجتمعات من خلال وضع قواعد منظمة تحكم العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض وتقنن وتحجم سلوكياتهم مصحوبة بجزءا حال وفورى نتيجة مخالفتهم وعدم إحترامهم لهذه القواعد. أما الدين فيهدف أيضاُ إلى اتباع طريق الحق والصواب وتجنب الباطل مع إختلاط قواعده بقواعد الأخلاق والقانون من خلال التمسك بالقيم والمثل العليا والفضائل الحميدة ولكن هذه العلاقة تغيرت بعد ذلك نتيجة لسمة التطور والتحديث التى تمر بها المجتمعات وما يطرأ عليها من تأثير وتحولات سواء من حيث ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهو الأمر الذى ترتب عليه إنفصال واستقلال الدين عن القانون وأصبح لكل منهما مجاله الخاص به مما ادى إلى إختلافهم مع بعضهم البعض من حيث المصدر والجزاء(١). وهو ما سنوضحه على النحو التالى:

---

(١) دكتور/ محمود السقا، تاريخ وفلسفة النظم الإجتماعية والقانونية مع دراسة خاصة للشريعة اليهودية، الإيمان للطباعة، ٢٠٠٨، ص٩٥.

(٢)دكتور/ أحمد إبراهيم حسن،غاية القانون: دراسة فى فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية،٢٠٠٠، الإسكندرية،ص١٥٨.

أولا: المصدر:

أرى من وجهة نظرى الشخصية أن فكرة تألية الملوك أو الملكية الإلهية كان لها دوراً كبيراً واساسياً فى جعل مصدر الدين والقانون فى المجتمعات البشرية القديمة واحداً وبصفة خاصة فى مصر القديمة اى مأخوذين ومشتقين من الإلهة وهو ما أدى إلى ان تكون نشأة القانون نشأة دينية اى إنه قانون إلهى مستوحى ومنزل من قبل الإلهة . ففكرة تألية الملوك والتى تجعل من الملك إله لابد من طاعته وتقديسه واحترامه وعدم مخالفته جاءت مشروطة ومقترنة ومصحوبة بأهم ضابط من ضوابط تقييد سلطات الملك المطلقة ألا وهى أن يكون الملك عادلاً والتى تعد من سمات الحاكم الصالح.

وهذا القيد المتمثل فى عدالة الملك يعنى أن يقوم بتطبيق القانون على الجميع بدون تمييز واستثناء أحد والتى عرف من خلالها المصريين القدماء العدالة والتى جاءت مترتبة على فكرة الإلوهية ومثلت احد أهم الفضائل الأخلاقية المرتكزة على أساس دينى قوامها فكرة تألية الملوك والتى تم تطبيقها فى الدنيا والاخرة من خلال وجود ملك يحكم بين الناس بالعدل بإعتبار أن ذلك يدخل فى من ضمن سمات الملك المؤله فى أن يكون عادلاً بهدف تحجيم سلطات الملك المطلقة ومنعه من الإستبداد فى حكمه بالإضافة إلى اتخاذ المصريين القدماء العدالة رمزاً او موروثاً شعبياً لابد من مراعاته فى علاقة الأفراد ببعضهم البعض وفى علاقاتهم مع الدولة والإلهة، ومن هنا تطبعت أو اصطبغت فكرة العدالة بالطابع الدينى المرتبط بفكرة الإلوهية وضوابطها . والعدالة عند المصريين القدماء كانت ممثلة فى الإلهة ماعت وتعنى العدالة او الحقيقة والتى شكلت أحد اهم ضمانات عدم تعسف الملك فى إساءة استخدام سلطاته المطلقة من خلال إلزام الملك المؤله بأن يكون عادلاً والتى أصبحت هدفاً رئيسياً يسعى الملوك دائما إلى تحقيقه .

وخلاصة ذلك هو ان العدالة كانت عند المصريين القدماء ناتجة عن فكرة الإلوهية من خلال نظرتهم للملك المؤله على إنه ملكاً عادلاً يهابونه ويقدسونه ويحترمونه ومن هنا جاءت العدالة مترتبة على فكرة تقديسهم للملك المؤله وهو ما يوضح مدى إرتباط العدالة بالبعد الدينى والسياسى فى مصر القديمة (١).

والعدالة فى مصر القديمة كانت لها صور وملامح متعددة أهمها ما يلى:ـ

---

(١) دكتور/ أحمد إبراهيم حسن،غاية القانون: دراسة فى فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية،٢٠٠٠، الإسكندرية. ص ١٥٩، ص١٦٠ .

١- تحقيق المساواة: ـ

فالعدالة فى مصر القديمة كانت تعنى المساواة وعدم التفرقة أو التمييز بمعنى تطبيق القانون على الكل سواسية دون استثناء أحد عند إصدار الأحكام دون النظر إلى الأشخاص من حيث أوضاعهم الإجتماعية سواء من حيث إنتماءاتهم الطبقية أو العرفية أو مدى قوة نفوذهم وثرواتهم ولذا كان القانون الفرعونى هو القانون الوحيد الذى كفل وضمن تحقيق العدل والمساواة بين الجميع عن غيره من الشرائع والقوانين الأخرى. فالعدالة عند المصريين القدماء كانت تعنى الحيادية والموضوعية وعدم الإنحياز أو المحاباة لطرف على حساب طرف آخر .

ومثال ذلك ما وجد على مقبرة أحد الأشراف بإقليم اسيوط عام٢٠٠٠ ق.م والذى يظهر بوضوح معنى العدالة من خلال قيام شخص بالفصل بين الخصوم دون ميل لأحدهما على حساب الآخر أو ترجيح كفة احدهما .

٢- العدالة تعنى ملائمة القوانين ومسايرتها ومواكبتها لاحتياجات ومتطلبات المجتمع: ـ

ووفقاً لهذه الصورة فإن العدالة المعنى بها هنا هى قيام الملك المؤله بإصدار قوانين تعالج واقع المجتمع المصرى القديم وتكون قادرة على مجابهة تطوراته وتعمل على تلبية طموحاته وتحقيق اهدافه ورغباته بإعتبار أن الملك المؤله هو مصدر السلطات والمسيطر على كل شئ وأن يكون عادلاً فى جميع أعماله وتصرفاته بغض النظر عن الجوهر والأساس الدينى للقانون من حيث إنه منزل من قبل الإلهة وألا يحيد عن ذلك من خلال قيامه بإصدار قوانين لا تتماشى مع واقع وظروف المجتمع المصرى القديم ولا تعبر عنه .

٣- التوازن والتساوى فى الحقوق من خلال مبدأ إعطاء كل ذى حق حقه: ـ

جوهر العدالة فى نظر المصريين القدماء كان ممثلاً فى الإعتماد على مبدأ التوازن والتساوى فى الحقوق بمعنى حصول كل شخص على حقه كاملا وبالتساوى مع الآخرين والذى عرف عند المصريين القدماء بإعطاء كل ذى حق حقه والذى شكل اساس العدالة فى مصر القديمة([1]). أما إذا نظرنا لمصدر الدين والقانون فى المجتمعات المعاصرة الحديثة فنجد إنهما إنفصلا واستقلا عن بعضهما البعض نظراً لما تشهده هذه المجتمعات من متغيرات وتحولات فى ظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية . فالأصل ان مصدر القانون فى المجتمعات الحديثة ممثل فى السلطة التشريعية ووظيفتها سن قوانين وتشريعات آمرة وملزمة تنظم وتضبط العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع من خلال مجلس الشعب وتقوم السلطة التنفيذية الممثلة فى الدولة بتنفيذه من خلال توقيع جزاءات فورية وحتمية نتيجة عدم إلتزامهم بهذه القواعد والتشريعات، أما

---

(١) انظر: دكتور/ أحمد إبراهيم حسن،غاية القانون، المرجع السابق، ص١٦١، ص١٦٢.

الدين فمصدره سماوى منزل من قبل الأنبياء والرسل من خلال الكتب المقدسة التى تشمل التوراة والإنجيل والقرآن والمسخرة لخدمة البشرية جمعاء([٢]) .

ثانياً: الجزاء:ـ

إذا تكلمنا عن الجزاء فى المجتمعات البشرية القديمة وخاصة فى مصر القديمة فيمكن القول بأن المجتمع المصرى القديم قبل معرفته الزراعة والإهتداء الى الاستقرار إعتمد على روساء القبائل والأسر والعشائر فى حل النزاعات والصراعات التى تنشأ بين الأفراد بعد فشل استخدام القوة فى حل هذه المشاكل وإدراكه عدم جدواها فى إقتضاء الحقوق، ولكن مع ظهور نظام الدولة واستقرارها ومعرفة المجتمع المصرى للزراعة ومرحلة الإستقرار الفعلى تم اللجوء إلى رجال الدين وعلى رأسهم الملك وأصبحوا هم المختصين بتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع من خلال إصدار القوانين والأحكام التى تفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الأفراد داخل المجتمع ويفصلون فى أمور حياتهم الدنيوية والآخروية ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف جعل رجال الدين المجتمع المصرى القديم يحترمون قوانينهم وقراراتهم وأحكامهم التى يصدرونها؟ يمكن الإجابة على ذلك من خلال قيام رجال الدين بإتباع سياسة تعدد وتنوع الجزاءات او الجمع بينهما أبرزها ما يلى:

اولاً: الجزاء الآخروى: كانت العوامل النفسية لها دورا كبيراً فى بدايات المجتمع المصرى القديم فى جعل الأفراد يحترمون التقاليد الدينية والأحكام التى يصدرها رجال الدين تفادياُ لغضب الإلهة وتقديراً لمكإنه رجال الدين فى المجتمع ومع ذلك لجأ رجال الدين إلى طريقتين من اجل حفظ النظام داخل المجتمع لمصرى القديم وهما ما يلى:

أـ الأساطير والمحرمات:

وهى إظهار مدى قدرة الإلهة على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الأفراد الذين يخالفون القواعد السلوكية فى بعض الأنظمة المتعارف عليها مثل الزواج والملكية .

ب ـ تجريم إرتكاب بعض الأفعال كلياً وجزئياً:

ومنها إقامة الشعائر والطقوس الدينية فى غير أوقاتها وتجريم القتل فى اوقات معينة ايضاً، كما قامت بتجريم بعض الأفعال تجريما تاماً واعتبرته من الموانع والمحرمات وعلى رأسها السحر والزنا بالمحارم([١]).

---

(١) دكتور/ محمود السقا، تاريخ وفلسفة النظم الإجتماعية والقانونية مع دراسة خاصة للشريعة اليهودية، الإيمان للطباعة، ٢٠٠٨، ص١٣،ص١٤ .

(١) دكتور/ صوفى حسن أبو طالب،تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، الجزء الأول: تكوين الشرائع القانونية وتطورها،دار النهضة العربية، ٢٠٠٠،القاهرة،ص٦٧،وص٧٣ .

ثانياً: الجزاء الحال أو الدنيوى: كان رجال الدين أيضاً يملكون سلطة توقيع الجزاءات على من يخالف التقاليد الدينية أو احكامهم التى يصدرونها من خلال تطبيق عقوبات فورية ومنظمة فى الحال والتو من خلال عدة صور متعددة أهمها ما يلى: ـ

الصورة الأولى: الطرد

هو أحد الجزاءات التى اقرها وإعتمدها رجال الدين وتوقع على الأفراد أو الاشخاص الذين يخرجون عن التقاليد الدينية المتعارف عليها والإعتيادية فى المجتمع أو المخالفين للاحكام الصادرة عنهم مما يترتب عليه إنزال لعنة الإلهة عليه وطرده من رحمتها مما يؤدى إلى طرده من الجماعة وهدر دمه ومنع التعامل معه نهائياً وهو ما يسمى بنظام خلع الجانى ويقصد به نبذه وعزله عن المجتمع وهو يشبه احد الجزاءات الموجودة فى قانونا المعاصر وهو سحب الجنسية الذى يكون نتيجة نتيجة إرتكاب أحد الأفعال الجسيمة والمضرة بالأمن القومى للدولة ومخالفة لقواعد القانون الدولى .

الصورة الثانية: الرهان

وهو أحد صور الجزاءات الدنيوية والحالة التى استخدمها رجال الدين عند الفصل فى اى نزاع من خلال اشتراطه على المتنازعين رهن مال لديه أو وجود ضامن أو كفيل ثم إقتضاء أحد الطرفين حقه من المال المرهون عند صدور الحكم لصالح احدهما بمساندة رجل الدين أو حجز المال لديه لحين الحصول على حقه من المدين أو من الضامن أو الكفيل، هذا عن الجزاء فى المجتمع المصرى القديم، اما الجزاء فى المجتمعات المعاصرة والحديثة فمع تطورها أصبح الجزاء الدينى منفصل ومستقل عن الجزاء الدنيوى وأصبح لكل منهما السلطة المختصة التى تقوم بتطبيقه وتوقيعه . فأصبح الجزاء الدنيوى فى مجتمعاتنا المعاصرة تقوم بتنفيذه السلطة العامة ممثلة فى الدولة، أما الجزاء الأخروى فيقوم بتطبيقه الله سبحانه وتعالى([1]) .

الجدول الزّمني لِتطوّر مِصْر القديمة.

وبناء على ذلك نجد أن أساس العلاقة بين الدين والقانون قد إستندت وإرتكزت على أن الدين هو مصدر القانون بالإضافة إلى عوامل أخرى سنتعرض لها خلال المطالب الآتية: ـ

المطلب الأول: الدين المصدر الرئيسى للقانون

المطلب الثانى: الأسباب والعوامل التى ادت إلى دمج وإختلاط الدين بالقانون.

المطلب الثالث: النتائج المترتبة على إختلاط الدين بالقانون.

وسوف نتناول هذه المطالب بالتفصيل على النحو التالى:

---

(١)دكتور/ صوفى حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والإجتماعية، الجزء الأول: تكوين الشرائع القانونية وتطورها،دار النهضة العربية، ٢٠٠٠،القاهرة،ص٧٤ .

المطلب الأول

الدين المصدر الرئيسى للقانون

لاشك فى أن الدين يعتبر أحد الأعمدة والركائز الأساسية والمحورية التى كان لها فضلا كبيرا فى ظهور وميلاد القانون منذ العصور القديمة وحتى وقتنا هذا والذى ساهم إلى حد كبير فى نشوء وتكوين القواعد القانونية. فكما قلنا سابقا بأن المنبع أو المنشأ الدينى لظهور القانون ونشأته قد إرتبط وإقترن بالأفكار والمعتقدات الدينية وتطورها من فكرة الإيمان بعالم المجهول والغيبيات والأشياء غير المنظورة التى تهيمن وتسيطر على الحياة اليومية للإنسان المصرى القديم ودورها فى تحديد مصيره ومستقبله ثم تطورت هذه المعتقدات بعد ذلك وتحولت من فكرة الإيمان بعبادة هذه الأشياء الغيبية وغير المنظورة إلى فكرة الإلزام والتقديس الجبرى لهذه العبادة والخضوع والإمتثال لأوامرها ونواهيها.

ونستدل من ذلك هو تولد مجموعة من الإرهاصات والدلالات والقناعات الدينية عند المصرى القديم بوجوب الإلتزام بهذه الأوامر والنواهى الصادرة عن هذا العالم الغيبى والمجهول وإحترامها وعدم مخالفتها وإلا فإنه يخالف مشيئة وإرادة الإلهة.

مصر القديمة هى هبة الآلهة!

- وكان الفراعنة يحكم على الأرض نيابة عن آبائهم الآلهة!
- وكان القانون هو الأساس الذى قامت عليه الحضارة الفرعونية!
- وكانت العدالة هى الهدف الذى يصبو إليه الجميع!

الإرتباط بين الدين والقانون والعدالة:

- ساعدت حياة الإستقرار بعد معرفة المصرى القديم الزراعة منذ آلاف السنين على رسوخ مجموعة من العادات والتقاليد التى تنظم سلوك المجتمع وتصبح انعكاساً لما يطمح إليه المجتمع ويرى "دورخايم" أن تنظيم الحياة الإجتماعية عن طريق تكريس مجموعة من القواعد السلوكية الأخلاقية، فالدين هو الذى أقر مبادئ المساواة وحارب العنصريات وإستبداد المتحكمين والأغنياء، إذن فالقانون ظاهرة إجتماعية لإرتبط الإنسان بظروف المجتمع (نابع من ظروفه)، فيتطور القانون بتطور الحياة فالقانون شديد الإرتباط بمظاهر الحياة المختلفة، والمجتمع هو الأرض التى تنبت فيها شجرة القانون، وشكلت أخلاقياته التى تكونت فى ضميره عبر القرون، سارت عليها الأجيال المتعاقبة حتى أصبحت هذه العادات والتقاليد ملزمة فى مواجهة الحاكم وفى مواجهة الشعب المحكوم وبذلك أصبحت أعرافاً لها قوة الإلزام فى مواجهة

الكافة وإلا فقد شرعيته، ومن هنا اتجه العديد فى الفقه القانونى نحو إلزامية أن يكون القانون معبراً حقيقياً عن إرادة العامة[١] .

- فالقانون فى مصر القديمة (الفرعونية). وبما أنه يصدر من الفرعون بإعتباره إلهاً وما ينطقه قانون صادر من إله، فتمتص القوانين التى يصدرها وجودها من واقع المجتمع البشرى وفقاً لإحتياجات البلاد. وبناءا عليه يسن الفرعون القوانين التى تتلائم مع احتياجات المجتمع المصرى. وقد تطورت شرائع الأمم القديمة بتأثير العدالة التي إستقت مبادئها من مصدر واحد هو العقل وشعوره العدالة في نفس الوقت، غير أن العدل البشرى متنوع فى شكله متغير في صوره، ولهذا إتخذ هذا المصدر صوراً مختلفة تبعاً لإختلاف الشعوب[٢]، وترجع فكرة العدالة لدى المصرى القديم لعصر ما قبل الأسرات التى تأثرت بالعقيدة الدينية، فكانت الآلهة تحكم مصر قبل أنيحاول البشر توحيدها وحكمها، وعندما ارتفعت عن الأرض تركت معاونين لها يحكمونها بالعدل.
- فترتب على نشأة القانون نشأة دينية (فى أحضان الديإنه)، اعتبار قواعده وحياً من الآلهةوتنفيذها وفقاً لرغبات الآلهة. وكانت سلطة الحاكم مستمدة من إرادة الآلهة "**التفويض الإلهى**" التى تهبه للملك، وما يترتب عليها من نتائج (محاسبته على أعماله وعزله من منصبه)، وبالتالى لا يجوز للشعب محاسبته أو المساهمة فى اختياره أو عزله سواء أكان الحاكم إله أو ممثل للآلهة فهو أساس سلطة الحاكم التى يستمد منها صلاحياته وسيادته على شعبه، وإعتبرت هذه النظرية أساس "**لنظرية الحق الإلهى فى الحكم**" التى عرفت فى "القانون الدستورى" ولم يعرفوا "مبدأ الأمة مصدر السلطات". فقام نظام الحكم على أساس دينى (فكرة ألوهية الملك)، كما إرتبطت القوانين إرتباطاً وثيقاً بالمعتقدات الدينية وظل سائداً فى العصرين البطلمى والرومانى، تلك المعتقدات التى جعلت منهم أكثر شعوب العالم القديم تمسكاً بأهداب الدين فكراً وممارسة الأمر الذى من شأنه أن إعتبر الفرعون "**إلهاً بين البشر**" يقيم العدالة بين الناس باسم الربة "ماعت" فأسهم ذلك فى إستمرار الإعتقاد فى "**المصدر الإلهى للقوانين**"، وكانت قاعدة "**الصيغ والطقوس تنشئ الحق وتحميه**" إحدى مظاهر خضوع الناس لقواعد

---

(١)د/ أشرف محمد عبد الشافى الحبيلى، التأصيل القانونى والفلسفى للمنطق القانونى وأثره فى التشريع وإنزال الأحكام، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، صـ١٤٨ وأنظر أيضا: د/ نجاح عبد المقصود عبد العظيم محمد، السابق، صـ٦٥ ، د/ أحمد عبد الحليم العطار، السابق، صـ١٨، د/ أحمد إبراهيم حسن، فلسفة وتاريخ النظم..، سابق، صـ٢٥٤، د/ محسوب، العدالة واثرها..، السابق، صـ١٦٣، د/ حسن عبد الحميد، فكرة المسئولية الجنائية فى مصر الفرعونية، دار النهضة العربية القاهرة، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، صـ٢٢

(٢)د/ فايز محمد حسين محمد، اطلالة تاريخية على ..، السابق، صـ ٨٦٨:٨٦٩ وأنظر أيضا: د/هشام يوسف فهمي يوسف، السابق، صـ ٥٦، د/هدى أحمد أحمد يونس المراغى، السابق، صـ١٢٧

القانون خضوعاً مطلقاً حيث إرتبطت الحقوق والواجبات فى وجودها وزوالها بقواعد الدين. وإقترن الإزدهار الحضارى لمصر بقوة الحاكم وفلسفة حكمه (فتصوروا الحاكم المظهر الخارجى الواقعى للآلهة) وكذلك فلسفة العقوبة، وبالتالى ظهر القانون خليطاً من السياسة والعقيدة الدينية فإذا كان الملك قوياً إستتب الأمن وازدهرت الدولة وأينع القانون وعاش الشعب فى سعادة، فهناك علاقة تناسبية أو رابطة محكمة بين قوة الحاكم والإدارات الحكومية المنظمة والمظهر الحضارى للقانون وخير دليل على ذلك عصر الأسرة الرابعة (بناة الأهرام) حكم ملوك أقوياء فكانت الإدارات الحكومية قوية ومنظمة وكانت هذه الأسرة تمثل العصر الذهبى للقانون[١] .

- وقد اتصف القانون المصري القديم بالعدالة لكون الفرعون إلهاً والإله يتصف بالعدل، وبما أن القانون يستمد وجوده من الفرعون بإعتباره صاحب السلطة التشريعية الأول ومن هنا نشاة "**قاعدة العدل أساس الملك**"، واتسمت القاعدة القانونية بالثبات وعدم التعديل آثراً هاماً من آثار النشأة الدينية للقاعدة القانونية فتعديل الأحكام حق للإله وحده وغير مقبول تعديل حكم قرره الإله من أحد:" **يتدخل لتعديل حكم كان قد أصدره من قبل وإن كان تدخل الآلهه لتعديل القوانين لم يكن يحدث إلا نادراً**"، بالإضافة لتأليه العدالة وتجسيدها فى شخص الإلهة "ماعت" أثر فى إضفاء طابع الإستمرار والثبات على القوانين التى يصدرها الفرعون لكون الإلهة تتمتع بصفة الخلود والدوام وعدم القابلية للفناء وبما أن الإلهة "ماعت" إلهة تشترك مع الآلهة الأخرى فى تلك الطبيعة (الخلود) مما ترتب عليه أن القوانين التى يصدرها الملك (عن طريق الوحى) تظل قائمة حتى تلغى صراحتاً أو ضمناً حتى وإن مات الملك الذى أصدرها[٢] .
- حيث انطوت الحضارة المصرية القديمة على قيم أخلاقية ومعنوية وفكرية رفيعة كانت بمثابة الدم الذى يمشى فى عروقها، فالنظام الإلهى الذى يفرض الخير ويعاقب على الإثم لا يتحقق فى الحياة الدنيوية فقط، والمستقر لديهم بإستمرار الحياة بعد الموت (فكرة الخلود) فكان منطقياً

([١])د/ فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب، السابق، صـ١٠٣:١٠٤، صـ١٠٧ وأنظر أيضا: د/ عبد الله طه فرحات سعده، رسالة دكتوراه، السابق، صـ١٢٢ ، د/ أحمد إبراهيم حسن، فلسفة وتاريخ النظم..، السابق،

([٢])د/هدى أحمد أحمد يونس المراغى، السابق، صـ١٢٨ وأنظر أيضا: د/ هشام يوسف فهمى يوسف، السابق، صـ٤٨ ، د/ أحمد إبراهيم حسن، فلسفة وتاريخ النظم..، السابق، صـ٢٥٤، صـ٢٦١ ، د/فايز محمد حسين محمد، اطلالة تاريخية...، السابق، صـ٨٦٦، صـ٨٦٨ ، ا.د/ عبد المنعم درويش و د/ أحمد موسى، تاريخ النظم القانونية و..، السابق، صـ٨٦، ياروسلاف تشرنى، الديانة المصرية القديمة، السابق، صـ١٠٥، محمد العزب موسى، حكماء..، السابق، صـ١٤، د/ محسوب، العدالة واثرها فى..، السابق، صـ١٩٧، د/ أشرف محمد عبد الشافى الحبيلى، رسالة دكتوراه، السابق، صـ٨٦:٨٧

وطبيعياً أن يمتد أو يؤجل آثار النظام الإلهى أى العدالة للحياة الآخروية التى تتوقف السعادة بها على سلوك وأعمال المتوفى خلال حياته الدنيوية، وسادت تلك الفكرة إبان الدولة القديمة كما ظهرت فى الوثائق المكتوبة، ومنذ الدولة الوسطى أصبح للإيمان مفهوم سائد نستنتجه من تأصله فى المرحلة الغامضة من التاريخ المصرى (فترة الإنتقال الأول) من الأعمال الأدبية المتعاصرة معها وصفاً حياً لها بالرغم من ظروفها السياسية والإجتماعية المنهارة.

- ولعب الدين دوراً هاماً وكبيراً فى صياغة مبدأ سيادة القانون، لكون القاعدة القانونية صادرة من فم إلهى وتتمثل مظاهر سيادة القانون فى خضوع الفراعنة أنفسهم للقانون ويلقى الإحترام والتقديس من الجميع، ولا يتدخل الملوك فى القضايا أو إصدار أوامر للقضاة للحكم فى القضايا المعروضة عليهم وفقاً لأهوائهم بالإضافة لتمتع القضاة بمنزلة رفيعة تلقى كل إحترام وتقديس، كما كان للقوانين والمحاكم حرمة كبرى يرعاها الملوك، كما تقيد الملك بالقانون عند اختياره لموظفيه، كما عرف قدماء المصريين مبدأ "**لا جريمة ولا عقوبة الا بنص**" **nullum cirmen nulla poena sina lege**"وهو ما عرف فى أوربا بعد الثورة الفرنسية، فالقاضى لا يمكنه إختيار العقوبة التى يراها مناسبة بغير قيد ولا شرط، ولا يستطيع وصف إجرامى لفعل غير مجرم أو غير منصوص عليه قانوناً بل عليه أن يتقيد بالقانون.
- كما أن الشعور بإلزام قواعد القانون يأتى نتيجة لإختصاص رجال الدين بإصدارها ونسبتها للآلهة وذلك خلال مرحلة التقاليد الدينية حيث أصبحت القواعد الدينية هى مصدر القاعدة القانونية، كانت العلاقة بين الدين والقانون وثيقة (مع بداية نشأة القانون) لوحدة مصدرها (رجال الدين) والتى أدت لإمتزاج وصعوبة فصل قواعدها (إختلطت قواعد الدين بقواعد القانون) فقد رأى البعض أنه تم وضع الطقوس الدينية فى صورة أوامر قانونية. ونجد تأثيره فى تشابهه صيغ وطقوس الأدعية والعبادات الدينية مع صيغ وطقوس التصرفات القانونية كنتيجة لإرتبط الدين بكل أنماط ومظاهر الحياة المصرية القديمة، ويظهر الإرتباط واضحاً فى جوانبه الثلاثة الجانب الأخلاقى والإجتماعى والقانونى، فإرتبط القانون بالحياة اليومية ولغتها الدارجة وبالتالى لم تكن باللغة المصرية القديمة مصطلحات قانونية لإحاطها رجال الدين بهالة من السرية والكتمان كمظهر لإستئثارهم لتلك الصيغ والطقوس وهو ما أثر فى عدم وجود نظرية عامة للقانون أو مصطلحات يتميز بها القانون عن الجانب الدينى والأخلاقى فكل أنماط الفكر والثقافة إرتبطت بالدين. ونتيجة لتشابهه الصيغ الدينية مع القاعدة القانونية، أصبح من الصعب تميز بين ما يعد قانوناً بالمعنى الحرفى وما يدخل فى الدين وترتب على هذا الخلط أن المخالفة القانونية تعد فى نفس الوقت مخالفة دينية والمخالفة الدينية تعد مخالفة قانونية مما أدى لإزدواجية فى التجريم بمعنى أن المخالفة الواحدة مقرر لها جزءاً دينياً وآخر دنيوياً، كما إرتبطت العقوبة بالأخلاق وكانت العبرة بالمقاصد والنيات دون أى إعتبار

آخر(ديودور الصقلى،١، ٧٧،٧٨)، وروى "ديودور الصقلى" أن الموت عقوبة اليمين الكاذبة لكونها تنطوى على جريمتين كبريتيين هما الكفر بالآلهة وخرق أعظم ضمان للثقة بين الناس، كما عمد المشرع على تشديد الجزاء على شاهد الزور فعوقب بالنفى للنوبة أو بالمثلة (صلم الأذنين وجذع الأنف) أو بالصلب (الوضع على الخشب) لكونه يقسم بحياة الملك أو بالإله ويعد الكذب فى اليمين إنتهاكاً لحرمة الملك أو الإله[١] .

- كما اختلط القاضي المصري القديم الذي يسعى لتطبيق العدالة القانونية بين الأفراد مع القاضى الإلهى الذي يقيم العدالة الأخلاقية في الآخرة كأثر من آثار النشأة الدينية للقاعدة القانونية فيحاسب الناس على مدى إلتزامهم بالقانون الأخلاقي وهو جوهر العدالة الأخلاقية، لكون العدالة جزء من منظومة أخلاقية تفرض سلوكيات معينة على الفرد تجاه أسرته والمجتمع وتجاه آلهته، ومن هنا ترسخ "**مبدأ المساواة أمام الآلهة والقانون**" بحيث تكون إرادة الآلهة هى أساس النظام الأخلاقى المصري وأساس إزدهاره، وبالرغم من تجاوز الآلهة المصرية القديمة للعدالة في العلاقة فيما بينهم فلم تكن مثلا عليا للأخلاق لحدوث صدامات دامية ومؤامرات وقعت بينهم إلا أنها كانت حامية للعدالة الأخلاقية بين الأفراد فإذا ما وقع في التعامل فيما بينهم (الأفراد) أو فى إرادة الفرعون فيمثل هذا التجاوز الخطيئة الكبرى أى يتسامحوافى الإخلال بقواعد الأخلاق إذا صدرت من الالهة أو ممثليهم على الأرض من

---

(١)د/ عبد الله طه فرحات سعده، رسالة دكتوراه، السابق، صـ١٢٢، صـ١٣٥ وأنظر أيضا: د/ فاطمة محمد عبد العليم عبد الوهاب، سابق، صـ١٠٧، د/ فايز محمد حسين محمد، اطلالة تاريخية...، السابق، صـ٨٧٣، ا.د/ عبد المنعم درويش و د/ أحمد موسى، تاريخ النظم القانونية..، السابق، صـ٨٤:٨٥، د/ زناتي، حقوق الانسان..، السابق، صـ١٥٦

– وقص علينا التاريخ أنه يعاقب بالموت الذي يقدم بيانات كاذبة وغير صحيحة للجهات الادارية عن أمواله وايراداته وعدد أفراد أسرته (الاحصاءات السنوية) بالموت لأنها تنطوى على مسالة أخلاقية وهى غش الأمة، كما تعاقب المراة الزانية بالموت. أنظر: د/ السقا، دراسة فى علم المنطق القانونى، السابق، صـ١٦٩

– بالإضافة للعقوبة دينية التى يتعرض لها شاهد الزور فقد عثر على شاهد قبر لأحد ملوك عمال دير المدينة ب "طيبة" الأسرة التاسعة عشرة فيقول " نفرابو" بعدما أصيب بالعمى لأنه حلف حانثاً بالإله "بتاح":" أنا رجل أقسم يميناً باطلاً باسم الإله بتاح، رب الصدق، فكتب على أن أرى الظلام فى وضح النهار. وسوف أعلن مدى قوته للذى لا يعلمها والذى يعلمها، الصغير والكبير. احذر بتاح رب الحقيقة!. فهو لن يتغاضى عما يفعله أى رجل. إياك أن تحلف باسم بتاح حانثاً. فالويل لمن يحلف به حانثاً. فسوف يسقط ...، فقد جعلنى مثل الكلاب فى الشوارع. وعندما كنت بين يديه. جعل الناس والآلهة ترعانى. أنا الذى تنكرت وجحدت فضل الإله، إلهى. كان بتاح رب الصدق عادلاً معى عندما عاقبنى. إعف عنى، أنظر إلى لعلك تعفو عنى". أنظر: *د/ زناتي، حقوق الانسان..، السابق، صـ١٥٦ *ت.ج.هـ.جميز، كنوز الفراعنة، السابق، صـ١٤٤:١٤٥

الملوك وذوى النفوذ وهو ما يمثل نوعاً من عدم المساواة التى قبلها المصريون فى منح الملك مركزاً خاصاً فوق شعبه بإعتباره إلهاً من أن يمد عطفه على بعض المقربين إليه ليرفعهم لدرجة أعلى من بقية الشعب ليصبحوا حاشيته "الإيماخو" ولكنهم لا يتسامحون فى مخالفة القانون الأخلاقى لو صدر من البشر العاديين، ولكنها

- تعاقب من يهتك حرمة تلك العدالة كما تعاقب من يتعدى على حدود تعاليم الطهارة الجسمانية وذلك قبل التاريخ فوجدت "**فكرة نقية صافية عن الإله**" مما جعل العلاقة بين الأفراد يسودها وازع خلقى ساده العدل ولازمه وإستتباب النظام وبذلك كانوا حماة النظام للخلقى فيعاقبون من يهتك حرمة هذا النظام[١] .

وقصة القانون مثيرة جدًا فى مصر الفرعونية!

خلق الآلهة مصر. ووضعوا العدالة بين الناس على الأرض. وحكم الملوك وفقًا وتطبيقًا للعدالة؛ لذا كانت العدالة مهمة جدًا فى مصر الفرعونية. وكانت جزءًا لا يتجزأ من كل جوانب المجتمع وثقافته. وكان القانون جزءًا أساسًا فى حياة المصرى القديم؛ إذ إن مصر الفرعونية هى التى أبدعت القانون. واعتبر المصرى القديم أن لقرارات المحكمة أكبر الأثر على حياة المجتمع. وكان يتم معاقبة الخارجين على القانون، وتقديم المساعدات للأطراف المتضررة. وكان يتم تعيين أفضل الرجال من مختلف أنحاء مصر كقضاة يسهرون على تحقيق العدالة وتطبيق القانون.

وكان الملوك الفراعنة مسئولين عن جميع الأمور القانونية فى مصر. وكانوا يصدرون المراسيم ذات الطابع القضائى. وكان الوزير يعمل تحت إمرة الفرعون مباشرة كيده اليمنى. ووضع الفرعون الوزير على رأس الإدارة القوية فى مصر الفرعونية، وكان مسئولا عن النظام القضائى للدولة، وفوض الفرعون والوزير مسئولياتهم القضائية والإدارية إلى المسئولين المحليين.

ومنذ عصر الدولة القديمة، كانت مصر تدار من قبل مجموعة من الموظفين المتعلمين وهم الكتبة الذين اجتازوا المهمة الشاقة المتمثلة فى تعلم القراءة والكتابة. وكان لطبقة الكتابة دور

---

(١) د/هدى أحمد أحمد يونس المراغى، السابق، صـ١٢٧ وأنظر أيضا: د/ محمد محسوب، العدالة واثرها..، السابق، صـ١٩٩:٢٠٢، سليم حسن، مصر القديمة، ج ١، السابق، صـ٢٤٥

– فالعدالة لم تكن تتحقق على الدوام فى منازعات الآلهة ودليلاً على ذلك فى قصة المحكمة الإلهية التى قضت على النزاع بين "ست" و "حورس" التى كان ينظرها رب الآرباب بإعتباره قاضياً اتهم" أوزوريس" رب الأرباب بأنه يسمح بإضاعة العدالة فى العالم السفلى وكان الحق لا ينتصر غالباً إلا بعد جهد كبير من صاحب الحق نفسه وليس بتدخل المحاكم الإلهية، فغالباً تتقدم المصالح الشخصية المرتبطة بالتدرج الوظيفى للآلهة على أبسط قواعد العدالة مما يجعل الحياد وعدم التحيز والموضوعية فى نظر الدعاوى أمر نادر فى عالم الآلهة وهو ما يظهر واضحاً وغالباً كانت تسوى بحلول وسط أو باتفاق مقبول بين المتنازعين. أنظر: د/ محسوب، العدالة واثرها..، السابق، صـ٢٠١:٢٠٢

أساسى فى ازدهار مصر وتطورها. وتطور القانون المصرى ببطء شديد. وكانت القوانين تظل سارية المفعول لفترات طويلة للغاية.

ومن هذا الوصف الواسع للهيكل الإدارى لمصر الفرعونية، لا يمكننا بعد أن نستنتج الطريقة التى كان يمارس بها القانون فى الواقع. وعلى الرغم من أن الحجم الهائل لمواد المصدر المتاحة لنا، فإنه لم يتم إلى الآن العثور على أى مثال للقانون المصرى القديم المقنن قبل ٧٠٠ قبل الميلاد.

وفى ظل غياب قانون مقنن، يجب أن تستند معرفتنا بالقانون المصرى إلى وثائق أخرى متاحة مثل العقود والوصايا وسجلات المحاكمة والمراسيم الملكية. وهذه للأسف لم تصل إلينا بأعداد كبيرة. ولحسن الحظ، يوجد استثناء واحد لهذا الأمر جاء إلينا من منطقة دير المدينة الخاصة بمجتمع العمال فى عصر الدولة الحديثة. وعلى مدار قرون عدة، أنتج سكان مجتمع العمال بدير المدينة عشرات الوثائق التى تم أرشفتها. وتمتد السجلات التى خلفها هؤلاء الناس على مدار عصر الدولة الحديثة فى مصر الفرعونية. وتقدم تلك النصوص معلومات مهمة عن الحياة اليومية عن أولئك العمال. وساهمت بشكل كبير فى معرفتنا بالنظام القضائى المصرى القديم.

ومن الصعب ـ استنادا إلى نصوص مثل سجلات المحاكمة ـ أن نميز القانون الجنائى عن فروع القانون الأخرى. ولم يكن القانون الجنائى معرَّفًا بوضوح داخل النظام القضائى المصرى القديم. وكانت هناك طريقة أخرى لتحديد القضايا الجنائية بوضوح فى النصوص القانونية من مجتمع العمال بدير المدينة من خلال تقييم العقوبات التى تم تنفيذها فى الحالات المختلفة. وكان من الواضح أن كل التجاوزات كانت متساوية فى العقوبة.

ويبدو أن السرقة كانت موجودة إلى حد ما فى دير المدينة؛ فلدينا فى السجلات العديد من الاتهامات والتحقيقات والعقوبات المفروضة. ومع ذلك فإن العقوبات لم تتجاوز العقوبات الاقتصادية حيث كان يضطر اللص إلى إعادة البضائع المسروقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليه دفع تعويض يمكن أن يصل إلى أربعة أضعاف القيمة الأصلية للبضائع المسروقة. أما إذا كانت البضاعة المسروقة ملكًا للدولة، فتكون العقوبة أثقل بكثير. أما إذا كان المسروق ملكًا للفرعون، فكان اللص مُطالبًا بدفع ثمانين إلى مائة ضعف للأشياء المسروقة، بالإضافة إلى العقاب الجسدى مثل الضرب أو فى حالات نادرة تصل إلى الإعدام.

وكانت النصوص القضائية الصادرة عن مجتمع العمال بدير المدينة غير حاسمة بخصوص ما يتعلق بالموقف القانون المصرى القديم من الزنا والاغتصاب. لكن بالتأكيد، كان المصريون القدماء ينظرون إلى كل من الاغتصاب والزنا كسلوك غير مشروع. وكان يتم التعامل معهما، فى كثير من الأحيان، فى المحاكم. أما فيما يتعلق بالأفعال الأخرى التى يمكن أن نطلق

عليها سوء سلوك جنسى مثل المثلية والبغاء، فلا يبدو أن هذه كانت من الجرائم الجنائية. وكان الاعتداء الجسدى بالتأكيد جريمة يُعاقب عليها القانون فى المجتمع المصرى القديم. وهناك بعض الحالات التى تم فيها إدإنه شخص ما إذ لقى الجانى عقوبة جسدية من نوع ما.

وكانت الربة «ماعت» إلهة العدالة والنظام الكونى مبدأً إرشاديًا داخل المجتمع المصرى القديم. وكانت «العدالة الترابطية» تقوم على العيش وفقًا لمبادئ «ماعت»، وكانت مسئولية جماعية. ومن ثم ليس من الغريب أن تم اعتبار أهمية نزاهة القضاة المصريين القدماء استثنائية. وكان القضاة المصريون القدماء مسئولين حكوميين يمثلون الفرعون فى المسائل القانونية والإدارية؛ لذا فإن أى سوء تصرف قضائى ينعكس بشكل مباشر على الفرعون؛ لذا تم اتخاذ جميع الاحتياطات لضمان نزاهة المحكمة، وهذا يتضح فى نصوص مجتمع العمال بدير المدينة.

وقرب نهاية عهد الملك رمسيس الثالث حدثت مؤامرة لاغتيال الملك على أيدى واحدة من الملكات وعدد من رجال بلاط القصر الملكى. وشارك المؤامرة العديد من النساء من الحريم المكى، فضلا عن عشرة من مسئولى الحريم وزوجاتهم. وقبل تنفيذ الخطة، تم اكتشاف خبإنه أولئك والقبض على جميع المعنيين، وأمر الفرعون بملاحقتهم وتنفيذ العديد من الأحكام القضائية الرادعة ضدهم. ونظرًا لأنه لا يمكن معالجة قضية بهذا الحجم من قبل محكمة قانونية عادية، فقد تم تعيين لجنة خاصة تتألف من أربعة عشر من كبار المسئولين للتحقيق فى الجرائم ومعاقبة المذنبين وكانت المقابر ـ خاصة تلك التابعة للطبقة العليا – هدفًا للسرقة، وكان ذلك جريمة يُعاقب عليها القانون، ووصلت عقوبة السطو على المقابر الملكية إلى الإعدام. وكانت المحكمة الكبرى التى يترأسها الوزير هى التى تحكم بنفسها فى حوادث السطو على المقابر الملكية.

هذا بعض من كل أسس وتشريعات النظام القانونى المصرى القديم الذى يوضح أن مصر الفرعونية هى التى علمت العالم كله.

فخلاصة القول هو أن القوانين الإلهية أو السماوية المنزلة من السماء هى كانت بمثابة بديل القانون فى المجتمعات البشرية القديمة وتحديدا المجتمع المصرى القديم بصفة خاصة والتى كانت بمثابة المنظم لمعاملات وعلاقات الأفراد مع بعضهم البعض من خلال الالتزام والإمتثال بكافة التعليمات والأوامر الصادرة من هذه القوانين الإلهية أو السماوية بالإضافة إلى ذلك تظهر مدى أهمية رجال الدين وقوة نفوذهم ومدى تأثيرهم على الرأى العام والناس والمسخرين من قبل الإلهة كأداة لتنفيذ أوامرها ونواهيها الملزمة من خلال توصيلها وإبلاغها للناس لإحترامها والآلتزام

بها ولأنهم يعتبرون وسطاء بين الإلهة والناس وتكون عقوبة مخالفة هذه الأوامر والنواهى هى الطرد وإنزال لعنة الإلهة على من يخالفها([1]).

وإذا كان الدين هو المصدر والمنبع الأساسى لنشأة القوانين فهو لا يعتبر السبب أو العامل الوحيد لنشأة القانون وميلاده بل توجد مجموعة من العوامل والأسباب الأخرى التى أدت إلى مولد القانون سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية والمرتبطة بتطور المجتمعات وما يصاحبها أو يسايرها من تغيرات وتحولات فى ظروفها المختلفة الأمر الذى يترتب عليه طرح تساؤل هام وهو كيف كان جوهر وأساس القانون فى المجتمع المصرى القديم وعوامل تطوره قبل نشوء الدولة بمفهومها السياسى الحديث المتمثل فى وجود سلطة عامة منظمة ممثلة من خلال الدولة تقوم بتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع من خلال وضع وإرساء قواعد وقوانين تحكم هذه العلاقات مصحوبة بتوقيع جزاءات فورية وحالة على من يخالف هذه القواعد والقوانين؟ قبل الإجابة على هذا التساؤل لابد أن نوضح أن منشأ القانون قد إرتبط بحد كبير بوجود التجمعات البشرية القديمة وذلك قبل نشوء الدولة بمفهومها المعاصر والحديث من خلال هذه التجمعات التى أخذت شكل الجماعات متمثلة فى أرباب الأسر والعشائر والقبائل والتى شكلت صور المجتمعات القديمة وبالأخص المجتمع المصرى القديم والتى كان لكل منها قانونها الخاص بها تطبقه وتسير عليه حسب تطور ظروفها من مختلف النواحى سواء سياسيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا.

ونستنبط من ذلك بأنه لا يوجد قانون بدون مجتمع ولا مجتمع بدون قانون وبالتالى فهما يمثلان فكرتان متلاصقتان ومتلازمتان أى أنهما يكملان بعضهما البعض ويكونان منظومة يتحقق من خلالها القانون وبدونهما لا يكون للقانون وجود ففكرة التلاصق والتلازم بين القانون والمجتمع هى فكرة عتيقة وقديمة وأزلية وأن وجود القانون إرتبط بوجود الإنسان والإنسان كائن إجتماعى بطبعة لا يستطيع أن يعيش لوحده أو يكون إنطوائياً عن غيره من الأفراد داخل المجتمع وبالتالى فإن القانون شرع من أجل تنظيم الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمعات من خلال قواعد تنظيمية وتقنينيه تحكم وتضبط هذه الروابط والعلاقات بما يحقق إستقرار وأمن هذه المجتمعات وضمان سلامتها.

---

(١) دكتور/ فايز محمد حسين محمد، أصول النظم القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٣٤٥، ص ٣٤٩.

(٢) دكتور/ فايز محمد حسين محمد، أصول النظم القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٣١١ .

وبناء على ذلك يتضح مدى أهمية إرتباط القانون بالمجتمع المنظم وإدراك وأهمية قيمة النظام فى هذا المجتمع التى تعد فى حد ذاتها مبررا أو تفسيرا كافيا لفكرة أصل ونشأة القانون والتى يمكن أن نوجزها فى عدة نقاط على النحو التالى:

١.إرتباط القانون بالمجتمع من خلال علاقة التأثر والتأثير ببعضهما البعض، فالقانون يتأثر بالمجتمع من خلال البيئة التى نشأ فيها وأما تأثير القانون فى المجتمع فيكون من خلال القواعد والإجراءات التى تحكمه.

٢. العلاقة والصلة بين القانون والجماعة. وهنا ينبغى أن نميز بين آمرين.

الأول: وجود قانون يعنى وجود جماعة بما يعنى أن القانون لا ينشأ إلا من خلال جماعة أو مجتمع منظم نظرا لأن القانون يمثل ظاهرة إجتماعية. الثانى: وجود جماعة يعنى وجود قانون، فالفكرة هنا قائمة على وجود مجموعة من الأفراد داخل المجتمع تنشأ بينهما روابط ومعاملات من شأنها إكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات بالتبادل (١).

وإرتباط القانون بالمجتمع يعنى أن الجماعات المنظمة لابد أن تسير على قواعد وقوانين تضعه لنفسها وتلتزم بأحكامه وتوضح ما يجب أن يتبع ومالا يتبع بين كل جماعة.أما عن التساؤل الخاص بجوهر وأساس القانون فى المجتمعات البشرية القديمة وخاصة فى مصر القديمة فقد كانت القوة أو قانون الغابة هو المبدأ الغالب والسائد الذى يحكم ويسيطر على علاقات الجماعات البشرية القديمة ببعضها البعض والتى كانت تعبر عن إتخاذ المجتمع المصرى القديم منهجا أو ثقافة معينة فى إستخدام القوة كرابط أو منظم للعلاقات بين الأفراد ونتيجة شعور الإنسان المصرى القديم بعدم الإستقرار والرهبة والخوف والحذر من خلال معيشته بين هذه الجماعات وإحساسه بالعزلة والإنطواء وتنقله وترحاله المستمر كل ذلك نتج عنه وجود مفاهيم معينة للقانون فى هذه المرحلة عرف بما يطلق عليه القضاء الخاص أو العدالة الخاصة ولكن ما يميز هذه القوة هى هى أنها قوة منشئة أو مكسبة للحق وتحميه وتعنى إقتضاء الإنسان لحقه وفى نفس الوقت تستخدم كأداة لحماية هذا الحق(١). والقوة المنشئة للحق ترجع أسبابها إلى النظرة العدائية التى كانت تسود الجماعات البدائية القديمة الممثلة فى الأسر والقبائل والعشائر تجاه الجماعات الأخرى وعدم وجود سلطات منظمة تفصل فى المنازعات والصراعات القائمة بين هذه الجماعات وكذلك سيادة مبدأ التضامن الجماعى بين الجماعة الواحدة من خلال مناصرة أحد أفرادها المنتمين إليها فى نزاعه مع آخرين بصرف النظر عن كونه محقا أو مخطئا

---

(١) إنظر: دكتور/ فايز محمد حسين، أصول النظم القانونية، المرجع السابق، ص ٣١١، ص ٣١٢.

(١) دكتور/ عادل بسيونى، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة،١٩٩٦، ص ٣٦، ص ٣٧.

بالإضافة إلى ذلك فترجع أيضا القوة المنشئة للحق إلى إرتباطها بلغة تحقيق المصالح والأهداف التى ترمى إليها هذه الجماعات من خلال نشوب النزاعات والمشاحنات بين هذه الجماعات(٢). سواء كانت هذه المصالح والأهداف شخصية كالثأر والإنتقام أو أهداف عامة مشتركة مثل السرقة ونهب أموال الجماعات الأخرى وحيازة الأراضى بالإستيلاء عليها أو مصادرة الغذاء – كل ذلك بعد معرفة هذه الجماعات طريق الاستقرار والإهتداء إلى الزراعة.

خلاصة ذلك هو أن فكرة تحقيق العدالة أو القانون عند هذه الجماعات تمثلت فى القوة المعززة والمدعمة بلغة الأهداف والمصالح المشتركة(١).

وإستكمالا لما سبق فإن اعتماد الجماعات البشرية القديمة فى مصر القديمة المتمثلة فى الأسر والقبائل والعشائر على عامل القوة فى تنظيم الروابط والعلاقات بين الأفراد داخل هذه الجماعات لم يستمر أو لم يدم طويلا نتيجة لأن الإنسان كائن نظامى بالإضافة إلى إنه إجتماعى فأصبح فى إحتياج إلى قواعد تنظم علاقاته وتعاملاته مع الآخرين وبالتالى فمع معرفة هذه الجماعات بداية طريق الإستقرار ومعرفة الزراعة فقد إكتشفت هذه الجماعات وسائل وطرق أخرى تكون بمثابة البديل عن إستعمال القوة كضابط أو منظم للعلاقات بين الأفراد بعضهم البعض داخل هذه الجماعات ولا يلجأون إلى القوة إلا فى حالات الضرورة القصوى بالإضافة إلى وجود سلطات قوية تضبط العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض داخل هذه الجماعات سواء كان رئيس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة(٣). هذه الوسائل والطرق تتمثل فيما يلى:

١- القصاص.

٢- الدية.

٣- التخلى عن المجرم

٤- تسليم المجرم.

٥- التحكيم بصوره المتعددة كمهارة الخصم والمحنة وقوة الخصمين والإحتكام إلى شخص ثالث.

وهذه الوسائل تعتبر متطورة نسبيا بالمقارنة بإستعمال القوة وآثارها والتى مازالت موجودة حتى وقتنا هذا. والواقع أن لجوء هذه الجماعات إلى هذه الوسائل يرجع إلى إدراكها بخطورة

---

(٢) دكتور/ عبد الغنى عمرو الرويمض، تاريخ النظم القانونية، نشأة القانون – المدونات القانونية– مصادر القانون – تطور القانون – ٢٠٠٤، بدون ناشر، ص٤٧، ص ٤٨.

(٣) دكتور/ عبد الغنى عمرو الرويمض، تاريخ النظم القانونية. نشأة القانون – المدونات القانونية – مصادر القانون – تطور القانون، ٢٠٠٤، بدون ناشر،ص٤٧،ص٤٩،ص٦٣ .

(٤) دكتور/ عادل بسيونى، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة،١٩٩٦، ص ٢٥ .ص٣٩ .

ومضار الاستمرار فى الإعتماد على القوة أكثر من تحقيق منفعة لها لما تسببه فى نشوب الصراعات والحروب([1]) وكونها عائق أساسى للتنمية الإقتصادية وتحقيق الخير والرخاء للبشرية ولكن مع تطور ظروف هذه الجماعات المعيشية سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ترتب عليها معرفة هذه الجماعات مرحلة الإستقرار الفعلى والحقيقى وتوقفها عن التنقل والترحال وثباتهم فى أرض معينة وإعمادهم على الزراعة بشكل أساسى لأنها تحقق طفرة إقتصادية باعتمادها على العامل البشرى الذى تزايد معدلاته وإندماج هذه الجماعات وإنصهارها فى بعضها البعض أدى إلى ظهور الدولة باعتبارها صورة للتنظيم السياسى الحديث وإنتقال السلطة للملك.

([1]) د/عادل بسيوني ود/محمد محمد أبو سليمة: فلسفة النظم القانونية والاجتماعية وتاريخها، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، صـ٢٧٠ أنظر أيضا: د/السيد عبد الحميد فوده: فلسفة نظم القانون المصري – العصر الفرعوني، الجزء الأول، بدون دار النشر، ٢٠٠٠ طبعة أولى، صـ١٠، د/عباس مبروك الغزيرى: تاريخ القانون المصري – القانون الفرعوني، بدون دار نشر، صـ١٠

المطلب الثانى

الأسباب والعوامل

التى ادت إلى دمج وإختلاط الدين بالقانون.

إن مزج الدين بالقانون لم يأتى مصادفة أو من فراغ بل جاء من خلال تولد ونشوء مجموعة من الاسباب والعوامل ممثلة فيما يلى: ـ

١.حلول الدين بديلاً للقوة فى تنظيم العلاقات والروابط الإجتماعية .

كان لجوء المجتمع المصرى القديم واحتكامه إلى استخدام الدين كبديل أساسى عن الإستمرار فى الإعتماد على استخدام القوة فى إقتضاء الحقوق وكمنظم للعلاقات والراوبط الإجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع أمراً حتمياً وضرورياً وخاصة بعد معرفته الإستقرار وإهتدائه إلى الزراعة مع عدم اقتناعه بعالم الغيبيات والإيمان بوجود قوى خفية غير مرئية هى التى تتحكم فيه وتسيطر عليه جعلته يدرك بوجود مصدر آخر يضبط وينظم العلاقات والمعاملات بين الأفراد داخل المجتمع من خلال الإعتماد على رجال الدين الذين كانوا مختصين بالفصل فى المنازعات التى تنشأ فيما بينهم مع التزامهم بإحترام التقاليد والعادات الدينية وتنفيذ الاحكام القضائية الصادرة من رجال الدين مما ادى إلى ربط الدين بالنظام القانونى والإجتماعى .

٢. **عوامل نفسية:** بلا شك فقد لعبت الجوانب المعنوية دوراً كبيراً فى دمج وإختلاط الدين بالقانون من خلال ربط العقائد الدينية بالقانون والمتمثلة فى إيمان المجتمع المصرى القديم بوجود إله قوى ومسيطر يجب الخضوع له والإمتثال لأوامره ونواهيه وعدم مخالفتها والإ كان جزائهم الطرد من رحمة الإلهة وإنزال لعنتها عليهم وصب سخطها مع تأكدهم من وجوب هذا الإمتثال الجبرى والملزم من خلال نظرتهم لرجال الدين على إنهم وسطاء فى التعبير عن رغبات الإلهة وتنفيذ تكليفاتها وأوامرها وإبلاغها إلى الناس وهو ما ترتب عليه إلزام المجتمع المصرى بجميع طوائفه سواء حكاماً أو محكومين بهذه الطاعة الجبرية من خلال الجانب النفسى حتى لو كانت هذه الطاعة مخالفة لما يؤمنون ويعتقدون به على خلاف الحقيقة.ونستخلص من ذلك هو ان المشيئة الإلهية واحترامها وعدم مخالفتها كانت محل القانون فى العصور البدائية والذى كان يقوم بتنفيذها هم رجال الدين(١).

---

(١) دكتور/ فايز محمد حسين، أصول النظم القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣. ص ٣٤٦، ص٣٤٧،ص٣٤٩،ص٣٥٠ .

١ – وحدة مصدر الدين والقانون:

أيضاً من ضمن عوامل دمج الدين بالقانون هو وحدة مصدرهما من حيث كونهما ينبعان من مصدر واحد مشترك وهو الإلهة وتأكد ذلك من خلال فكرة الملكية الإلهية والتى شهدت ربط السلطة الدينية بالسلطة الدنيوية فى يد الملك المؤله وحده وهو ما أدى إلى خلط قواعد القانون بالدين نتيجة صدورهما من الإلهة ويظهر ذلك عن طريق تطور العقائد الدينية عند المجتمع المصرى القديم. ففى بداياته عرف المجتمع المصرى عبادة الاسلاف والذى كان المسيطر عليها هو رب الأسرة والذى جمع بين السلطتين الدينية والدنيوية وكان دوره هو الوسيط أو المفوض من قبل أسلافه المؤلهين فى تنفيذ مشيئتها وتعليماتها وابلاغها إلى الناس ومع تطور المجتمع المصرى القديم بشكل منظم من خلال سيطرة رؤساء القبائل والعشائر والأسر والملك على السلطتين الدينية والدنيوية ظهرت فيها عبادة الإلهة التى اصبحت العبادة الرسمية والعامة السائدة فى الدولة وأصبح رؤساء القبائل والعشائر والأسر والملك هم الذين يقومون بالفصل فى المنازعات مع قيامهم بتفسير وتوضيح كافة الأحكام القانونية والدينية الصادرة عن الإلهة .

ويستدل من ذلك أن نشأة القواعد القانونية فى المجتمع المصرى القديم كانت من خلال الأحكام الإلهية الموحى بها إلى الملك أو القاضى عند فصله فى القضايا والمنازعات التى تعرض عليه والتى تستمد قوتها الملزمة من خلال طبيعتها ومصدرها المغلفين بالطابع الدينى او الإلهى([1]) .

---

(١) دكتور/ فايز محمد حسين، أصول النظم القانونية، المرجع السابق، ص ٣٤٧، ص ٣٤٨ .

(٢) دكتور/ عبد الغنى عمرو الرويمض، تاريخ النظم القانونية/ نشأة القانون– المدونات القانونية – مصادر القانون – تطور القانون، ٢٠٠٤، بدون ناشر،ص٩١.

المطلب الثالث

النتائج المترتبة

على إختلاط الدين بالقانون

يمكن القول بأن إضفاء الطابع الدينى البحت على نشأة القانون قد أدت إلى تولد مجموعة من الآثار والنتائج نوجزها فيما يلى:

١- إستمرارية الجزاء.

٢- ثبات ووحدة القواعد القانونية وعدم إمكانية تغييرها وتعديلها.

٣- مبدأ التمييز العنصرى.

٤- سيادة نظرية التفويض أو التمثيل الإلهى.

وسنقوم بتوضيحها على النحو التالى:

١) إستمرارية الجزاء:

وهذا الأثر يقتضى منا أن نفرق بين آمرين:

الأول: إنفصال الدين عن القانون فى العصور الحديثة:

ترتب على إنفصال وإستقلال الدين عن القانون حديثا وجود إختلاف فى الجزاءات التى توقع سواء كانت هذه الجزاءات ذ طابع مدنى أو دينى أو إخلاقى وذلك بحسب مصدر هذا الجزاء والسلطة المختصة التى تقوم بتوقيعه. فمخالفة أى قاعدة قانونية تتطلب توقيع جزاء مدنى ومخالفة قاعدة دينية تتطلب جزاء دينى. أما بالنسبة للقواعد الأخلاقية فعقوبة مخالفتها توقيع جزاء معنوى متمثل فى تأنيب الضمير وعدم احترام المجتمع والإحتقار والتوبيخ([1]).

الثانى: إختلاط الدين بالقانون فى العصور القديمة:

ترتب على مزج وخلط الدين بالقانون صعوبة الفصل والتمييز بين قواعدهما سواء من حيث حدود تطبيقها أو تحديد السلطة المختصة بتوقيع الجزاء على من يخالف هذه القواعد. ولقد كان الجزاء الدينى يتم توقيعه من رجال الدين المختصين بتنفيذه نتيجة عدم إحترام هذه القواعد ومخالفتها مما يترتب عليه إنزال عقوبة الطرد من رحمة الإلهة ولعنتها وغضبها عليه.

ولذا إكتسب هذا الأثر طابع الإستمرارية حتى بعد نشأة الدولة وعملها على تحقيق الاستقرار والإنضباط والقانون الرومانى خير دليل على ذلك حيث كان يقوم بتوقيع الجزءات الدينية بجانب الجزاءات المدنية([2])

---

(١)انظر: دكتور/ عبد الغنى عمرو الرويمض، تاريخ النظم القانونية، المرجع السابق، ص٩١.

(١) دكتور/ فايز محمد حسين، أصول النظم القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣. ص٣٥٠، ص٣٥١،ص٣٥٥، ص٣٥٦ .

وخلاصة القول إنه بالبرغم من تفوق وسيادة الجزاءات الدينية فى المجتمعات القديمة إلا أن ذلك لم يؤثر فى معرفة هذه المجتمعات للجزاءات الدنيوية أو المدنية مثل العقوبات الخاصة بالإكراه البدنى والعقوبات المالية المتمثلة فى الغرامة والمصادرة وغلبة الجزاء الدينى على الجزاء الدنيوى أو المدنى ترجع إلى قوة تأثيره من الناحية المعنوية على الأفراد بالرغم من قوة وصرامة الجزاءات الدنيوية أو المدنية التى توقع عليهم وخاصة فيما يتعلق بالعقوبات البدنية.

١- ثبات ووحدة القواعد القانونية وعدم إمكانية تغييرها وتعديلها:

إن نشأة القانون الدينية قد لعبت دورا كبيرا فى إلزام الجميع بإحترام هذه القواعد القانونية وتقديسها وطاعتها مع ثبات وإستمرارية هذه القواعد بدون أى تغييرات أو تعديلات الأمر الذى أكسبها طابع الجمودية والتعقيد ونتيجة خلط الدين بالقانون الأمر الذى ترتب عليه صعوبة إجراء إضافات وتغييرات على هذه القواعد القانونية التى أصبحت جزءا لا يتجزأ أو لا ينفصل عن التقاليد الدينية إلا من خلال الإلهة فهى وحدها صاحبة الإختصاص فى القيام بعمل تعديلات وتغييرات على القواعد القانونية أو إلغائها وإصدار قوانين أخرى صادرة منها. ونتيجة ذلك اصبحت القواعد القانونية الممزوجة بالنشأة الدينية تتميز بالجمود وعدم المرونة مما يعنى عدم مسايرتها ومواكبتها لتطور المجتمعات سواء سياسيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا بالإضافة إلى حدوث تعارض وتضارب بين الواقع الاجتماعى ونشأة القانون وعدم مجابهة الواقع.

٢-مبدأ التمييز العنصرى:

يمكن القول بأن العامل الدينى كان يعد بمثابة مرجعا أساسيا لتحديد شكل وملامح العلاقة التى تربط وتجمع الفرد بالدولة وعلى الأخص فى حضارات الشرق الأدنى القديم وبصفة خاصة فى مصر القديمة. فعنصر الدين لعب دورا مؤثرا وفعالا فى المجتمعات القديمة والتى منها المجتمع المصرى القديم من حيث إضفائه طابع العنصرية فى التمييز بين المواطنين على أساس وحدة العقيدة وليس مرتبطا بعنصر الولاء والإنتماء.

وبالتالى فإن الفرد الذى لا يؤمن بهذه العقيدة يصبح أجنبيا ويحرم من مباشرة كافة الحقوق التى يتمتع بها الوطنى فى بلده ويصبح غير مخاطب بأحكام وقوانين هذه البلد. وعلى العكس نجد فى المجتمعات الحديثة أن أساس التفرقة فيها بين الأجنبى والوطنى قائمة على معيار الجنسية والتى تعتمد على عنصر الإنتماء السياسى للدولة وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات تحدد من هم الوطنيون ومن هم الأجانب مما يعنى وجود فوارق بينهما من حيث

المزايا والإمتيازات التى يتمتع بها الوطنيون عن الأجانب الذين قد يحرمون من هذه الحقوق وخاصة فيما يتعلق بالقانون العام والتى منها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية([1]).

٣ـ سيادة نظرية التفويض أو التمثيل الإلهى:

قامت السلطة السياسية فى المجتمعات القديمة وخاصة فى مصر القديمة على أساس دينى متمثل فى نظرية تأليه الملوك أو الحق الإلهى ولم تعرف المبدأ المشهور والمعروف بأن السيادة للشعب من خلال فكرة تأليه الملوك أو نظرية الحق الإلهى وتجسيدها فى أن الملوك ممثلين ومفوضين من قبل الإلهة الأمر الذى يعنى تمتعهم بسلطات مطلقة سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية وهذا الأمر ينطبق على عدة حضارات قديمة وعلى رأسها الحضارة المصرية القديمة وبلاد ما بين النهرين([2]).

(١) انظر: دكتور/ فايز محمد حسين، أصول النظم القانونية، المرجع السابق،ص٣٥٦.

(٢) دكتور/ إيهاب عباس الفراش، دروس فى تاريخ النظم القانونية، نشأة وتطور القاعدة القانونية، الشرائع القديمة فى الوطن العربى قبل الإسلام، ص ٦٦، ص ٦٧.

الخاتمة

من وجهة نظرى الشخصية فإن نظرية الملكية الإلهية بمضمونها الشامل كانت النواة والأساس فى النشأة الدينية للقانون فى مصر القديمة من خلال وحدة مصادرهما المستمدة من قوانينها الموضوعة والمنزلة من السماء والتى تعد تكليفات ملزمة وجبرية ولا يجوز الخروج عليه أو مخالفة مشئيتها الإلهية.

مع ضرورة تحقيق العدالة التى عدت أهم ضابط قامت عليه هذه النظرية والتى يجب توافرها فى الملوك العادلين والصالحين.